الملخص التنفيذي لمدة 5 سنوات (2018-2022) تجاه الخطة التنموية بشأن البرلمان الرقمي

تخطى تايلند إلى أهم التغييرات التي تثير تحدياتها على مستوى العالم ، لتزامنها مع الاقتصاد و المجتمع الرقمي ،لذلك صار العالم يعتنى بتحصيل المعلومات.و.الابتكارلت.الحديثة من أجل تنمية الاقتصاد.والمجتمع على حد السيان.،.بالإضافة إلى ما يتقدم.به من الابتكارات الحديثة من حيث تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تحولت مزاياها إلى أكثر تقدما سواء كانت شبكات الإنترنت ، و الحوسبة السحابية ، و تقدير المعلومات العملاقة ،ناهيك عن شهرة استخدام الكمبوتر المحمولة ، و شبكة التواصل الاجتماعية ، و ذلك مما أدى إلى قدوم العالم الأجمع في جيل الاقتصاد الرقمي و الذي يستخدم فيه العديد من الأساليب الحديثة و التكنولوجية المتقدمة. كما تعد تكنولوجيا المعلومات في الوقت الراهن أهم آلية في المجال الاقتصادي الذي تعرضت المؤسسات والأجهزة و المنظمات لتأثيراتها في نطاق واسع. فينبغى علينا أن نتحول الأساليب الإدارية و الاستدراكية ضمن التغيير برمته ، وذلك من خلال استخدام تكنولجيا المعلومات و التنمية البشرية مع جعل دوافعها في تحقيق الأهداف المستهدفة ، فضلا عن وضع السياسة العامة المناسبة في جميع المستويات سواء كانت وزارية و وطنية لاحتواء تلك التغييرات المتوقعة في المستقبل.

و في هذا الصدد ، أن البرلمان له قطاع خاص لمراعاة تكنولوجيا المعلومات في أداء مهامها و مسؤلياتها الرئيسية ضمن التنظيم و الإدارة مع عنايتها البنية التحتية المتفاعلة للنظام الرقمي و تكنولوجيا المعلومات من جهة ، فبالتالي أتاح البرلمان الفرصة للأمانة العامة لكل المجلسين النواب والشيوخ في تمكين سلطتهما للموازنة الميزانية حسبما تقتضى عليه الظروف.

وعلاوة ذلك قد تم إعداد البرلمان الخطة التنموية بشأن نظام البرلمان الرقمي لمدة 5 سنوات (2018-2022) كما تعد أنها من إطارات أساسية في تنمية مجال تكنولوجيا المعلومات المنبثقة من كل المجلسين لتفعيل مراحل المتابعة و التقييم من خلال دعم الأعمال الإدارية لتكون أكثر فعالا و كفاءة طبقا لما حبذته الحكومة على استحقاق الرؤية و الاسترتيجية العشرين عاماً 2018-2037 في المجال التنموي ، و ذلك لتحقيق إنجازاتها تحت الشعار " الاستقرار و الثروة و المستدامة" وهذا طبقا للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية التي تبنتها الحكومة على استغلال تكنولوجيا الحديثة والمتنوعة في مختلف المجالات نحو التعامل الاقتصادي و الحياة المعيشية و الإدارية ، مما يؤدى إلى ثروة البلاد و تفعيلها في ظل التنافس العالمي بصفة عامة و الاستقرار الاجتماعي في المستقبل بصفة خاصة.

و في نفس السياق ، تم إعداد الخطة التنموية بشأن البرلمان الرقمي لمدة 5 سنوات (2018-2022) أن تكون إطاراً مهماً لتفعيل تكنولوجيا الرقمي و استفادتها في الأعمال البرلمانية و قطاعاتها المعنية ، و تلك الخطة تتضمن على أهم الأفكار الرئيسية كالآتية:-

1. وجهة النظر لكلمة " البرلمان الرقمي" عبارة عن إمكانية إدارية عبر تكنولوجيا الرقمي ، و تطويرها أكثر فعالا و كفاءة ،و ذلك من أجل تنمية البنية التحتية و الابتكارات و المعلومات و الثروة البشرية و غيرها مما شاكل ذلك ، حتى يتمكن على الدعم العملي في المجال التشريعي.
2. المحاور الاستراتيجية كالآتية:-

الاستراتيجية الأولى : تنمية الأنظمة و أساليبها التكاملية تجاه البنية المعلوماتية لغاية إنجاز" البرلمان الرقمي" وذلك أن يتضمن على الأساليب كالآتية:-

1.1 تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات المنبثقة من البرلمان لتكون أكثر ترابطا و تكاملا وذلك من خلال توفير خدماتها و تحقيق كفاءتها.

1.2 تطوير نظام الخدمات و توفيرها حتى يتم استحقاق معلوماتها الصحيحة والمتوفرة على محق الواقع ، و ذلك تلبية لحاجات المواطنين و إرادتهم.

هناك توجد الاستراتيجية المستهدفة كالآتية:-

1. توفير الشبكات التواصلية لأكثر تكاملا بين تكنولوجيا المعلومات المنبثقة من البرلمان ، وذلك من أجل تعزيز الكفاءة و توفيرها الخدمات اللازمة.
2. إيصال المعلومات و تداولها بين المواطنين الراغبين فيها ، و ذلك من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات الصحيحة و المباشرة و تلبيتها لحاجات المواطنين.

الاستراتيجية الثانية: تنمية البنية التحتية مع توفير النظام الأمني في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وفقا للمعاير المعتمدة في المستوى العالمي ، وذلك أن تتضمن على الأساليب كالآتية :-

2.1 تنمية البنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المنبثقة من البرلمان.

2.2 تنمية النظام الأمني في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتحصيل المستوى الاعتمادي طبقا للمعايير الدولية و تمهيداً لتوفير الخدمات الشاملة والمساواة دون التمييز.

الاستراتيجية المستهدفة كالآتية:

1. توفير البنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المنبثقة من البرلمان و تحقيق سعتها بالكفاءة مع مراعاة الأمن و الاستقرار جراء استخدامها طبقاً للمعايير الدولية.

الاستراتيجية الثالثة : دعم الأعضاء البرلمانيين و الموظفين و استدراكهم في هذا الشأن ، مع استفادتهم من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالكفاءة و البناءة و ذلك أن تتضمن على الأساليب كالآتية:-

3.1 توفير مهارات الموظفين البرلمانيين و تطوير كفاءتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

3.2 تعزيز أداء مهام الأعضاء البرلمانيين و الموظفين عبر استعمال تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال.

3.3 تشجيع الدراسة و البحوث العلمية لدى الموظفين مع تطوير مجال الابتكارات و التكنولوجيا المتقدمة تلبية لحاجات المواطنين.

الاستراتيجية المستهدفة كالآتية:-

استدراك الأعضاء البرلمانيين و الموظفين بشأن البرلمان الرقمي و بإمكانياتهم في استعمال النظام الرقمي و تكنولجيا المعلومات و الاتصالات بشكل فعال.